ساهم في زيادة مبيعات التجزئة

«الوطني»: المستهلكون الأمريكيون يواصلون ضخ الأموال في الاقتصاد الأمريكي

رئيس مجلس «الاحتياطي الفيدرالي» جيروم باول يتعهد برفع أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى حسب الحاجة

أوضح تقرير اقتصادي متخصص لـ"الوطني"، أن رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول تعهد بأن يرفع البنك المركزي الأمريكي أسعار الفائدة إلى أعلى مستوى حسب الحاجة، حتى يرى دليلاً "واضحاً ومقنعاً" على ان التضخم ينخفض نحو المستوى المستهدف البالغ 2 %. وأكد باول التزام البنك المركزي بتهدئة ضغوط الأسعار، قائلا إن استعادة استقرار الأسعار أمراً ضروريا لحسن سير الاقتصاد، كما تعهد برفع أسعار الفائدة إلى مستويات أكثر تقييداً إذا لزم الأمر.

ورفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة بمقدار 0.75 نقطة مئوية منذ مارس من مستوياته القريبة من الصفر والتي استمرت لمدة عامين تقريباً. ومن المرجح أن تكون هناك زيادات أخرى في أسعار الفائدة بنسبة 0.5 % مثل التي طبقها الفيدرالي في وقت سابق من الشهر الحالي، مع رفعها مرة واحدة على الأقل الشهر المقبل واحتمال إقرار زيادات أخرى الشهر التالي. كما قد يدرس الاحتياطي الفيدرالي أيضاً رفع سعر الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية للمرة الرابعة في اجتماع السياسة النقدية في سبتمبر إذا لم يكن التضخم معتدلاً بشكل كبير حينذاك، قبل أن يبدأ تخفيف معدل الزيادات إلى ربع نقطة مئوية.

ويتوقع المتداولون الآن أن يصل معدل الفائدة على الأموال الفيدرالية إلى 2.8 % تقريباً بنهاية العام، فيما يعتبر قفزة هائلة مقارنة بالمستوى الحالي الذي يتراوح ما بين 0.75 % و1 %. وإذا تم الوصول إلى هذا المستوى، فسيظل سعر الفائدة يتراوح في نطاق 2 % إلى 3 % الذي أشار إليه مسؤولو الاحتياطي الفيدرالي في وقت سابق باعتباره "مستوى محايد" مع الوصول إلى معدل التضخم المستهدف البالغ 2 %. وصرح باول أن الاحتياطي الفيدرالي "لن يتردد على الإطلاق" في رفع أسعار الفائدة فوق المستوى المحايد إذا برزت البيانات ذلك، إلا انه أكد أن المسؤولين ليس لديهم "ثقة كاملة" بشأن تحديد ذلك المستوى، بالنظر إلى قوة سوق العمل والمدى الذي يكون فيه التضخم أعلى من المستوى المستهدف.

توقعات برفع البنك المركزي الأوروبي سعر الفائدة على الودائع للمرة الأولى منذ أكثر من 10 سنوات

وقال باول، إن الاحتياطي الفيدرالي سوف يسعى بدلاً من ذلك إلى تحديد الطريقة التي توائم فيها الظروف المالية والاقتصاد في نفس الوقت. وأضاف باول أن هناك "مسارات" لمجلس الاحتياطي الفيدرالي للسيطرة على ارتفاع الطلب وخفض معدلات التضخم دون إحداث خسائر كبرى في سوق العمل، إلا انه ذكر أن معدل البطالة قد يرتفع "بضع نقاط" مقارنة بمستوياته المنخفضة للغاية التي وصلت إلى 3.6 % في الوقت الحالي.

وبعد خطاب باول بيوم واحد، كشف اثنان من أعضاء مجلس محافظي البنك المركزي الأمريكي عن توقعاتهما بأن يتجه الاحتياطي الفيدرالي إلى اتباع سياسات أكثر توازناً بعد يوليو، في محاولة للسيطرة على اشتعال التضخم دون رفع تكاليف الاقتراض إلى درجة عالية قد تدفع بالاقتصاد إلى الركود. ولم يتضح ما إذا كانت وجهة النظر التي شاركها كلاً من تشارلز إيفانز رئيس مجلس الاحتياطي الفيدرالي في شيكاغو، وباتريك هاركر رئيس بنك الاحتياطي الفيدرالي في فيلادلفيا تمثل إجماع آراء أعضاء مجلس الاحتياطي الفيدرالي حول كيفية خفض أعلى معدل تضخم يشهده الاقتصاد الأمريكي منذ 40 عاماً. لكنه يشير إلى أنه في حين أن صانعي السياسة النقدية يجمعون على نطاق واسع إلى استخدام رفع أسعار الفائدة بمقدار نصف نقطة مئوية للوصول بتكاليف الاقتراض قصير الأجل إلى نطاق يتراوح ما بين 1.75 % إلى 2 % خلال الشهرين المقبلين، وأن دعم الالتزام بتلك الوتيرة بعد يوليو قد يكون محدوداً. ولم يكن رئيس الاحتياطي الفيدرالي جيروم باول محدداً بشأن توقعاته لمسار السياسات النقدية لما بعد يوليو.

الاقتصاد الأمريكي يعيش حالة من الغموض

قوة مبيعات التجزئة

واصل المستهلكون الأمريكيون ضخ الأموال في الاقتصاد، حيث ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 0.9 % على أساس شهري وبنسبة 8.2 % على أساس سنوي في أبريل، ليتزايد بذلك نمو الانفاق الاستهلاكي للشهر الرابع على التوالي. وكشفت البيانات عن تزايد الإنفاق على المطاعم، والأثاث، والملابس والإلكترونيات. بينما تم خفض الإنفاق على البنزين، حيث تراجعت الأسعار لفترة وجيزة خلال شهر أبريل مقارنة بالارتفاعات التي شهدناها بسبب الحرب في أوكرانيا. وباستثناء البنزين، ارتفعت مبيعات التجزئة بنسبة 1.3 %. وأضافت بيانات أخرى إلى إشارات الزخم الاقتصادي القوي، حيث سجل الإنتاج الصناعي الأمريكي شهره الرابع من المكاسب بعد ارتفاعه بنسبة 1.1 % في أبريل. وبالنظر إلى سوق العمل، فقد شهد شهر أبريل مكاسب قوية لسوق العمل للشهر الثاني عشر على التوالي، ما أدى إلى اقتراب معدل البطالة من مستويات ما قبل الجائحة عند مستوى 3.6 %.

الدولار يفقد زخمه

استمر الدولار الأمريكي في الارتفاع على مدار الأربعة عشر أسبوعا الماضية باستثناء أسبوعين فقط، وبدأ تداولات الأسبوع الحالي على ارتفاع بدعم من توجه المستثمرين نحو الأصول الآمنة في ظل الأداء المخيب للآمال الذي منيت به الأسواق بسبب المخاوف الناجمة عن ارتفاع معدلات التضخم والغزو الروسي لأوكرانيا. إلا انه في وقت لاحق من الأسبوع، بدأ الدولار في التعثر، وأنهى مؤشر الدولار تداولات الأسبوع منخفضاً بنسبة 1.26 % ليصل إلى 103.152. ويعكس ضعف الدولار إلى حد ما التراجع الذي شهدته مؤخراً عائدات سندات الخزانة الأمريكية المعدلة وفقاً للتضخم، ويعزى ذلك في الغالب إلى زيادة مراكز شراء الدولار الأمريكي والتي بدأ المستثمرين بالتخلص منها مما أثر سلبا على الدولار، ما يثير التساؤل حول ما إذا كان الدولار قد وصل حقاً إلى الانهاك. كما صعدت عملات الملاذ الآمن الأخرى هذا الأسبوع في ظل تعرض الأسهم العالمية للضغوط، وأنهى الفرنك السويسري تداولات الأسبوع مرتفعاً بنسبة 2.68 % مقابل الدولار، بينما أغلق الين الياباني مرتفعاً بنسبة 1.08 %. كما استفاد اليورو من ضعف الدولار، وأنهى تداولات الأسبوع مسجلاً مكاسب بنسبة 1.5 %.

أوروبا

من المتوقع أن يقوم البنك المركزي الأوروبي في اجتماعه المقبل المقرر انعقاده في شهر يوليو القادم برفع سعر الفائدة على الودائع للمرة الأولى منذ أكثر من عشر سنوات، على أن يقوم برفعها مرة أخرى في سبتمبر المقبل لتخرج بذلك أخيراً من المنطقة السالبة. ومع وصول معدل التضخم إلى 7.5 % في منطقة اليورو في أبريل، وقيام كل البنوك المركزية الرئيسية الأخرى برفع أسعار الفائدة، أيدت رئيسة البنك المركزي الأوروبي كريستين لاجارد الأسبوع الماضي دعوات صانعي السياسات برفع سعر الفائدة في وقت مبكر. ومن المتوقع أن ينهي البنك المركزي برنامج شراء السندات في يوليو ويتبع ذلك برفع سعر الإيداع بمقدار 25 نقطة أساس بعد بضعة أسابيع. كما خفضت المفوضية الأوروبية توقعاتها لنمو اقتصاد منطقة اليورو هذا العام إلى 2.7 % مقابل 4.0 % المتوقعة في فبراير الماضي، كما رفعت توقعاتها للتضخم إلى 6.0 % هذا العام من 3.5 %.

المملكة المتحدة

في جلسة الاستماع لتقرير السياسة النقدية، تحدث محافظ بنك إنجلترا أندرو بيلي أمام البرلمان يوم الاثنين مصرحاً بإنه يشعر بالعجز امام منع التضخم في المملكة المتحدة من الوصول إلى 10 % هذا العام، وحذر من تنبؤات "مروعة" بسبب ارتفاع أسعار المواد الغذائية. وواصل كبار نواب حزب المحافظين البريطاني انتقاد استراتيجية بنك إنجلترا في التعامل مع زيادة الأسعار، وتقبل بيلي أن التضخم كان مرتفعاً للغاية، لكنه ألقى باللوم على الصدمات العالمية بما في ذلك الغزو الروسي لأوكرانيا.

وأصر بيلي على أن بنك إنجلترا سيرفع أسعار الفائدة بدرجة كافية لضمان خفض معدلات التضخم في المملكة المتحدة من مستوى قياسي متوقع قد يتخطى 10 % حتى تصل إلى المستوى المستهدف المحدد بنسبة 2 %. وقال بيلي للنواب: "أهم شيء يمكننا القيام به هو إعادة التضخم إلى المستوى المستهدف والقيام بذلك دون إحداث اضطرابات غير ضرورية للاقتصاد". وأشار إلى أن بنك إنجلترا لن يخجل من إحداث ركود للوصول إلى ذلك الهدف إذا استدعت الضرورة.

وأكد محافظ بنك إنجلترا ان ارتفاع أسعار الطاقة والسلع هو السبب الرئيسي لتزايد معدلات التضخم، وسلط الضوء على صدمات مثل غزو الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لأوكرانيا وتأثير سياسة "صفر كوفيد" التي تتبعها الصين لاحتواء انتشار الفيروس.

وخلال جلسة الاستماع، كانت أحدث بيانات التضخم المتاحة تعتبر هي الأعلى منذ 30 عاماً بزيادة بلغت نسبتها 7 % في مارس، وفي الوقت الذي رفعت فيه لجنة السياسة النقدية سعر الفائدة الرئيسي ربع نقطة إلى 1 % هذا الشهر، كشفت قراءات شهر أبريل، والتي صدرت بعد يومين من جلسة الاستماع، عن مشهد أكثر تشاؤماً. حيث

ارتفاع معدل التضخم في اليابان 2.5 % متجاوزا مستوى البنك المركزي المستهدف للمرة الأولى منذ 2014

كشفت البيانات الرسمية عن بلوغ معدل التضخم في أبريل 9 %، ليسجل بذلك أعلى مستوى تشهده البلاد منذ أكثر من 40 عاماً.

وجاءت ارتفاعات الأسعار، والتي جاءت ضعف توقعات بنك إنجلترا قبل ستة أشهر فقط، على خلفية الارتفاعات الحادة في تكاليف الطاقة وتشديد أوضاع سوق العمل لمستويات لم نشهدها منذ أوائل السبعينيات. ويوم الثلاثاء، أظهرت بيانات سوق العمل انخفاض التوظيف في المملكة المتحدة خلال الربع الأول من عام 2022 إلى أدنى مستوياته منذ نحو نصف قرن، إذ ارتفع عدد الوظائف الشاغرة إلى مستوى قياسي جديد بلغ 1.3 مليون وظيفة.

ومن المرجح أن تعاني عدد من دول العالم من الركود التضخمي في عام 2022، إلا ان المملكة المتحدة معرضة بصفة خاصة لمزيج من العوامل التي تتضمن استمرار تزايد معدلات التضخم وتراجع وتيرة النمو الاقتصادي. حيث تواجه نفس الصدمة التي تتعرض لها أسعار الطاقة في الدول الأوروبية الأخرى، إلا انه بالإضافة إلى ذلك، فإن سوق العمل البريطاني أشبه بالولايات المتحدة، حيث يؤدي نقص العمالة على نطاق واسع إلى زيادة الضغوط على الأجور.

وأشار بنك إنجلترا بالفعل إلى أنه سيتخذ إجراءات للإبقاء على الاقتصاد ضعيفاً، معتبراً أن ارتفاع معدلات البطالة والمعاناة المالية للمستهلكين والشركات من الأمور الضرورية للتخلص من التضخم.

وبنهاية الأسبوع، صرح كبير الاقتصاديين في بنك إنجلترا هوو بيل إنه من "الأهمية بمكان" التأكد من أن المملكة المتحدة تتجنب تحفيز "النفسية التضخمية" وأشار إلى أنه يدعم مواصلة رفع أسعار الفائدة. وقال إن بنك إنجلترا ما يزال يواجه مشكلة في التوصل لمقدار تراجع التضخم من تلقاء نفسه وذلك نظراً لتأثر المستهلكين بشدة جراء أزمة ارتفاع تكاليف المعيشة ومدى المعاناة الإضافية الناجمة عن ارتفاع أسعار الفائدة، التي كان لابد من زيادتها.

وأضاف بيل إن أحد العوامل الحاسمة في تحديد مقدار رفع أسعار الفائدة يتمثل فيما إذا كانت الشركات تشعر أنها تستطيع رفع الأسعار دون عواقب شديدة وما إذا كان الناس يعتقدون أن بإمكانهم المطالبة بأجور أعلى دون الخوف من فقدان وظائفهم. ولا يعتبر بيل من أكثر أعضاء لجنة السياسة النقدية المؤيدين لتشديد السياسات النقدية، وقام بالتصويت على زيادة سعر الفائدة بمقدار ربع نقطة فقط هذا الشهر على عكس ثلاثة من الأعضاء التسعة الذين فضلوا رفعها بمقدار نصف نقطة.

آسيا والمحيط الهادئ

ارتفع معدل التضخم في اليابان إلى 2.5 % على أساس سنوي في أبريل مقابل 1.2 % في مارس، فيما تعد المرة الأولى التي يتجاوز فيها المستوى المستهدف الذي وضعه البنك المركزي منذ عام 2014. إذ ارتفع معدل التضخم الأساسي (باستثناء المواد الغذائية الطازجة) بنسبة 2.1 % على أساس سنوي، فيما يعد أسرع وتيرة ارتفاع يسجلها منذ عام 2008. وساهم ارتفاع أسعار الطاقة والمواد الغذائية إلى حد كبير في زيادة معدلات التضخم على أساس سنوي. ومن غير المحتمل أن يقوم بنك اليابان بتعديل سياسته على المدى القريب حيث يتطلع إلى الحفاظ على التضخم عند مستوى 2 % لفترة أطول، ويعتقد أن التضخم الحالي الذي يعززه العرض لن يستمر طويلاً.

22.7 مليون دينار.. أرباح «القرين» السنوية وتوصية بتوزيعات نقدية

أعلنت شركة القرين لصناعة الكيماويات البترولية عن تحقيق صافي ربح بقيمة 22.69 مليون دينار للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2022، مقابل أرباح بقيمة 14.5 مليون دينار في السنة السابقة، بارتفاع نسبته 56 % على أساس سنوي.

وقالت الشركة، إن ربحية السهم الواحد بلغت خلال ذات الفترة من السنة المالية المنصرمة مبلغ 22.07 فلساً، بالمقارنة بربحية بلغت 14.19 فلساً خلال العام المالي المنتهي في 31 مارس 2021.

وارتفعت الإيرادات المجمعة إلى 236.61 مليون دينار بالسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2022، بالمقارنة مع 231.40 مليون دينار لذات الفترة من العام الماضي، وكان ذلك نتيجة لتحسن أداء مبيعات الشركات التابعة.

وسجل إجمالي الأصول المجمعة ارتفاعاً بنسبة 3 % ووصل بنهاية العام إلى 784.99 مليون دينار كما في 31 مارس 2022، بالمقارنة مع 759.39 مليون خلال ذات الفترة من العام السابق.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع أرباح نقدية بمعدل 18 % (أو 18 فلساً للسهم الواحد) عن السنة المالية المعلنة، علماً بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة والجهات الرقابية المختصة.

وفي معرض تعليقه على هذه النتائج قال رئيس مجلس إدارة الشركة، سعدون عبدالله علي: "تؤكد النتائج المعلنة على قدرة ومرونة هيكل القرين المتنوع للتصدي لمختلف الضغوطات التي فرضتها بيئة الاعمال منذ بداية الازمة الصحية، وهو ما نلتمس انفراجه على نتائج شركات القرين، لاسيما بعد إثراءنا لتنوع المحفظة من خلال استحواذنا الأخير على حصة مؤثرة في شركة التقدم التكنولوجي، وهي شركة رائدة في مجال توريد وصيانة المعدات الطبية في الكويت، كما ونتطلع على الدوام في انتقاء ودراسة كافة الفرص التي من شأنها تعزيز الأداء وتعظيم صالح المساهمين".

ومن جهته، قال نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للشركة، الشيخ صباح محمد عبدالعزيز الصباح: "تحظى شركة القرين بنموذج أعمال مميز ومتزن يواكب مختلف المتغيرات التي قد تشهدها الشركة، وهو ما مكن الشركة من تحقيق النتائج المعلنة على الرغم من التحديات المحلية والإقليمية التي واجهتها بيئة أعمال شركات المجموعة منذ بداية جائحة كورونا، ونتطلع في عام 2022 إلى المحافظة على مستويات الأداء الصحية والإيجابية على صعيد كافة استثمارات المجموعة".

كانت أرباح الشركة تراجعت 34 % بالتسعة أشهر المنتهية في 31 ديسمبر 2021؛ لتصل إلى 5.03 مليون دينار، مقابل أرباح بنحو 7.61 مليون دينار للفترة المماثلة من عام 2020.

«كميفك» تستحوذ على 75 % من «غلوبال انفيست» في مصر

أعلنت شركة الكويت والشرق الأوسط للاستثمار المالي "كميفك" أنها قد قامت بالاستحواذ على ما نسبته 75 % من شركة جلوبال انفيست لتداول الأوراق المالية بجمهورية مصر العربية.

وقالت "كميفك" في بيان للبورصة الكويتية، إن الاستحواذ تم مقابل مبلغ يُقدر بنو 7 ملايين جنيها مصرياً فقط لا غير.

وأوضحت "كميفك" في البيان أن الاستحواذ سيترتب عليه زيادة في بند أصول الشركة.

كانت أرباح "كميفك" تراجعت في الربع الأول من العام الجاري بنسبة 31.6 %، لتصل إلى 512 ألف دينار، مقابل 748 ألف دينار أرباح الفترة المماثلة من عام 2021.

في إطار دعمه المستمر للأنشطة الفنية والثقافية في الكويت

بنك برقان يرعى حفل مجموعة الأحمدي للموسيقى الكلاسيكية

يواصل بنك برقان دعم الأنشطة الثقافية والفنية في الكويت من خلال رعايته للحفل الموسيقي الأخير لمجموعة الأحمدي الموسيقية الذي أقيم على مسرح مركز الشيخ جابر الأحمد الثقافي. وتؤكد هذه الرعاية تركيز برنامج المسؤولية الاجتماعية للبنك على إثراء المشهد الثقافي والفني في الكويت من خلال إتاحة الفرصة لمحبي الموسيقى الكلاسيكية للاستمتاع بأرقى المقطوعات العالمية.

وقد استمتع الحضور خلال الحفلتين اللتين أقامتهما الفرقة بمجموعة من أفضل مقطوعات بيتهوفن، ومنها المقطوعة الخامسة الشهيرة، التي عزفتها فرقة الأحمدي بقيادة المايسترو ريتشارد بوشمان، وبمشاركة موسيقيين عالميين من المملكة المتحدة وروسيا وبلغاريا. وقد أدّت المجموعة التي تتكون من 130 فناناً من الكويت ومن جميع أنحاء العالم، عروضا على مدى 65 عاماً على منصات ومسارح عالمية مرموقة. وتواصل الفرقة الموسيقية الشهيرة بأسلوبها المميز الذي يجمع موسيقى الجاز والموسيقى الكلاسيكية وموسيقى برودواي والأوبرا، اكتشاف مواهب الموسيقيين الكويتيين وتنمية قدراتهم الفنية.

وحول رعاية هذا الحدث، صرّحت حصه النجادة، مدير العلاقات العامة في بنك برقان، قائلة "نحن فخورون في بنك برقان بعلاقة التعاون والشراكة المستدامة المتميزة مع فرقة مجموعة الأحمدي الموسيقية، وبدعمنا المتواصل على مدار الأعوام الماضية للفرقة وكافة فعالياتها انطلاقاً من إيماننا بأهمية الارتقاء بالساحة الثقافية في الكويت من خلال دعم مختلف الفعاليات الفنية والثقافية".

وأضافت النجادة "سوف نواصل دعمنا لفرقة مجموعة الأحمدي الموسيقية لأننا على ثقة في قدرة الفرقة على التأثير إيجابيا على الساحة الفنية الكويتية فضلاً عن أهمية عملها في دعم مسيرة العديد من الموسيقيين الكويتيين الموهوبين، الذين هم بأمسّ الحاجة للمبادرات وبرامج الدعم التي تفتح أمامهم المجال لتطوير مواهبهم واستعراضها".

يجدر بالذكر أن بنك برقان لديه برنامج ديناميكي متكامل للمسؤولية الاجتماعية يغطي مجالات الاهتمامات العصرية الرئيسية للمجتمع الكويتي. وتسعى محاور البرنامج إلى دعم مشاركة بنك برقان الفاعلة في تحسين رفاه كل شرائح المجتمع من خلال العديد من المبادرات التعليمية، والثقافية، والصحية.